

الدستور تخترق العالم الخفى لسوق «سيارات الحوادث»



مها البدينى

«حوادث قوم عند قوم مكاسب».. هذه الكلمات هي ملخص سوق خاصة وخفية لتجارة السيارات، سوق لا نعرفها تبدأ بعد أى حادث على الطريق تكون ضحيته بالطبع السيارة.

ففى الفترة الأخيرة، انتشرت عملية بيع وشراء سيارات الحوادث بعد إصلاحها وبيعها بأسعار ليست بالزهيدة، لكنها رخيصة مقارنة بسيارات «الزيرو» أو «كسر الزيرو» أو حتى «المُستعمل».

ووفقًا لأحدث تقرير للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، فإن إجمالى عدد حوادث السيارات بلغ ١١ ألفا و٩٨ سيارة نتج عنها وفاة ٣ آلاف و٧٤٧ شخصا، وتبلغ نسبة الأضرار بهذه السيارات فى الأغلب ٦٠٪.

فى البداية، الطريقة الرسمية لبيع سيارات الحوادث تكون فى المزادات الرسمية التى تُشرف عليها الدولة، هناك تكون السيارات سارية الرخصة يتم العمل بها من خلال شركات التأمين، ومن مختلف الأنواع والأسعار ويتم شراء كراسة الشروط بمكتب خبير مُثمن.

لكن سيد عبدالنواب، تاجر سيارات مستعملة بمنطقة إمبابة، يقول إن التاجر فى هذا المجال لا يتعامل غالبا بشكل رسمى، فلا توجد معه بطاقة ضريبية أو أوراق رسمية، بل يتعامل بصفته الشخصية، لكنه لا يُفصح عن هويته، ليتهرب من الضرائب.

ويوضح: «يخزن التاجر السيارات فى مخزن خاص به، كما يلجأ لتقطيعها لأجزاء لبيعها بالتجزئة لثجار خردة أو ممن يمتلكون محلات لتعديل وإصلاح السيارات أو محلات الميكانيكا».

وحسب «عبدالطواب»، يتواجد معظم هؤلاء التجار فى منطقة «الحرفيين»، كما أن لديهم تقارباً مع ثجار آخرين فى مناطق أخرى يُطلق عليهم «حرامية أو ناضورية اللوطات»، وهم الذين ينتظرون الحوادث على الطرق السريعة لتفكيك أركان السيارة وبيعها.

ويظهر على هؤلاء الثراء الفاحش بفضل مكاسبهم الكبيرة بالفعل، ولا يستطيع أى تاجر مُقاطعتهم فى عملهم، لأنهم يوفرون له أجزاء مختلفة للعديد من أنواع السيارات، كما يؤكد التاجر.

أمير زينهم، مهندس ميكانيكا سيارات بمنطقة المريوطية بالهرم، يشرح أن رقم الشاسيه هو الدليل الوحيد للتعرف على سيارات الحوادث، خاصة إذا ما جرى تفكيكها وبيعها كخردة بعد سرققتها أو حرقها، إذ إنه مثل بصمة اليد لا يمكن تكراره.

وعن إعادة إصلاح سيارة الحوادث، يقول محمود أيمن، أحد العاملين بورشة تصليح السيارات، إنه يتم تقطيع وتركيب واستبدال بعض أجزاء السيارة فى أغلب الحالات.

أما إذا كانت غير صالحة، حسب «محمود»، فيجرى تقطيعها كلياً وبيعها خردة، مشيراً إلى أن متوسط المكسب اليومى يصل لـ ١٠٠ جنيه للعامل الواحد فى مجال تصليح السيارات.

ومن واقع خبرته ومعرفته، يشير العامل إلى أن ٩٠% من هذه السيارات غير مطابقة للمواصفات وتعتبر خطراً يسير على الأرض، على حد وصفه.

رغم ذلك، فإن الإقبال على التعامل على مثل هذا النوع كبير، خاصة مع ارتفاع أسعار «الزيترو» والمستعملة، إذ تقل أسعارها بنسبة ٢٥% إذا ما كانت صالحة مرة أخرى للاستعمال دون تقطيعها.

وعن الأنواع الأكثر طلبًا، يقول «أيمن» إن هناك إقبالاً على شراء «الفيرنا واللو جان والسيراتو»، إذ يمكن شراؤها بنحو ٢٥ ألفاً وتصليحها بنفس المبلغ، ثم بيعها بنحو ٨٠ ألف جنيه، لذا فإن مكسبها مضمون في التجارة. وتبدأ أسعار سيارات الحوادث في الفئة الأعلى للأنواع الحديثة من ٥٠ ألف جنيه وحتى ٢٠٠ ألف، حسب مواقع متداولة لبيع هذا النوع، والسيارة الأعلى من بينها «شيفروليه كروز»، فئة ٢٠١٦، عداد ٢٦٠٠٠.

بعد ذلك نجد سيارة «كيا سيراتو» ٢٠١٥ وسعرها ٥٤ ألف جنيه، «رينو لوجان» بـ ٥٨ ألفاً، «اسبيرانزا» بـ ٦٥ ألفاً، «كيا ريو» بـ ١٢٠ ألفاً، «نيسان سنترا» بـ ١٥٠ ألفاً، «بيجو ٤٠٦» ٥٠ ألف جنيه، و«نيسان صني ٢٠٠٢» بـ ٣٧ ألف جنيه.

تاجر قطع غيار سيارات - رفض الإفصاح عن اسمه- قال إنه لا يجوز بيع سيارات تعرضت لحوادث سير بالغة، ففي هذه الحالة من الأفضل تقطيعها وبيعها.

وأضاف: «أحياناً تكون السيارة مسروقة أو تعرضت لحادثة، أنا لا أسأل عن تفاصيلها، فقط أشتري بالسعر المناسب وأبيعها وأربح»، مشيراً إلى تقطيعها قبل عرضها للبيع.

ويشرح أن كل جزء من السيارة له سعر معين، حسب حالتها ونوعها: «نستخرج الإكسسوارات الصالحة للاستعمال ونعدّلها ونصلحها إذا لزم الأمر، ومن ثم بيعها مرة أخرى»، لافتاً إلى أن هناك إقبالاً على المحركات وذلك لتحسين جودة وسرعة السيارة.